دور البحث العلمي والمراكز البحثية في تطوير الميدان التربوي بدولة الكويت

"رؤية تربوية إسلامية"

إعداد

د/ سعاد مسلم الشـــبو

أستاذ مشارك– قسم الأصول والإدارة التربوية– كلية التربية الأساسية – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

د/ حسين مجبل الهدبا الرشيدي

أستاذ مشارك– قسم الأصول والإدارة التربوية– كلية التربية الأساسية – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

دور البحث العلمي والمراكز البحثية في تطوير الميدان التربوي بدولة الكويت "رؤية تربوية إسلامية"

مدخل:

"البحث العلمي التربوي في مجتمع المعرفة"

يعتبر البحث العلمي أساس المعرفة الإنسانية وتطورها في شتى المجالات حيث تعين نتائجه على مواجهة مشكلات الحياة ومتطلباتها. ويأتي التقدم العلمي كثمرة للبحث العلمي الرصين الذي يتناول العلل والظواهر المختلفة بالدراسة والتشخيص بهدف طرح الوسائل والطرائق المختلفة لعلاجها، ومن ثم الإسهام في بناء هذه المعرفة الإنسانية. وتبرز أهمية البحث العلمي في العصر الراهن لما تعانيه البشرية من تحولات وتغيرات سريعة أفرزتها ظاهرة العولمة الكونية وأصبحت تشكل تحديات تقف عائقاً أمام مسيرتها وتقدمها في مختلف القضايا والمناحي، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية. وبهذا يصبح البحث العلمي وسيلة أساسية في إطار التعامل مع هذه التحديات ومواجهتها، وضرورة حتمية من ضرورات التجديد الحضاري، حيث أنه يحقق عملية ربط التراكم المعرفي بالتطبيق وتحويل المعرفة إلى منافع ملموسة يستشعرها العامة والنخبة على حد سواء.

ومن هنا لم تعد المعرفة في العصر الراهن من الكماليات التي تزهو بها الشعوب والأمم إنما باتت ضرورة ملحة وعنصر جوهري في بقاءها واستمرارها، بل إن إنتاج المعرفة والعلم يعتبر من السمات التي تتسم بها المجتمعات المتقدمة (مجتمعات المعرفة Knowledge Societies)، ومصدراً بالغ الأهمية من مصادر التميز والانطلاق نحو العالمية. و يعرف مجتمع المعرفة بأنه "مجتمع يعترف بالدور الحاسم للمعرفة في تشكيل ثروة المجتمع وتكريس رفاهيته" (Valenduc,2000)[١]. وفي هذا السياق يؤكد بن أحمد (٢٠٠٦)[٢] بأن الرأسمال المعرفي Knowledge Capital بما في ذلك البحث العلمي لأمة ما أصبح ركيزة أساسية لجميع جوانب النشاط الإنساني ولمفهوم التقدم والرفاهية. وفي السياق المحلي، تسعى دولة الكويت إلى تنمية كوادرها البشرية وقدراتها العلمية والبحثية ويتضح ذلك من خلال تأكيد سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح على أهمية تأصيل البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة بما يساهم في نهضة الكويت ودفع مسيرة التقدم والتطور فيها (صحيفة الوطن،٢٠١١)[٣].

وتلعب المراكز البحثية بمختلف أنواعها دوراً أساسياً في إنتاج هذه المعرفة وتطورها مما يسهم في تنمية المجتمعات ورقيها ويجعلها قادرة على التعامل مع متغيرات العصر، مسايرة تارة ومواجهة تارة أخرى بما يتناسب مع طبيعة هذه المجتمعات

وخصوصياتها. ولعل الحديث عن دور هذه المراكز في تشكيل الفكر التربوي الإسلامي السليم من خلال إشاعة الروح العلمية بين كل فئات المجتمع ليصبح التفكير العلمي منهاج عمل وأسلوب حياة مع التأكيد على البعد الإسلامي يتناسب والظرفية العالمية الحالية والتحديات المصاحبة لها. وفي هذا الصدد، يشير سعيد إسماعيل علي وهاني فرج ، إلى أن المعرفة التربوية الإسلامية بعينها تعاني من عدد من المشكلات مثل توقف الاجتهاد التربوي من المنطلق الإسلامي منذ قرون طويلة، والانفصال الشبكي بين حركة التعليم وحركة التفكير في التعليم مما أدى إلى جمود المعرفة التربوية وعجزها عن التعامل مع الواقع، بالإضافة إلى افتقار المعرفة التربوية الإسلامية إلى المنهجية العلمية المناسبة (علي وفرج،٢٠٠٩)[٤] .

فلم يعد من الكافي توجيه كامل عنايتنا إلى توفير فرص التعليم للجميع وتحسين مناهجنا الدراسية بقدر ما أصبحت الضرورة تفرض علينا استثمار البحث العلمي كأداة للنهوض بالمجتمعات العربية الإسلامية تربوياً وعلمياً وثقافياً، وبناء نهضة حضارية تزدهر فيها الثقافة العربية الإسلامية وتستأنف دورها في اغناء الثقافات والحضارات الإنسانية الأخرى وتتفاعل معها. ومن السبل إلى تحقيق ذلك تجديد العقل التربوي الإسلامي بالبحث العلمي، فلطالما " كان التجديد دائما بمثابة إجابة طموحة تسعى للإجابة عن الأسئلة التي يطرحها العصر بتعقيداته المتشابكة من منطق المواكبة والقدرة على التجدد الذي يفتح باب الإبداع.." (علي وفرج ،٢٠٠٩، ص٤٣١ نقل بتصرف)، مما يسهم في تقديم رؤية تربوية إسلامية للبحث العلمي ومراكزه تكون رافدة ومساندة للحداثة التي تقتضيها ضرورات هذا العصر بكل ما يحمله من تداعيات جديدة معقدة التشكيلات والتكوين، وبما يحقق التميز والتفرد العلمي والفكر الإبداعي القادر على المنافسة والمساهمة في توليد وإنتاج المعرفة.

فالعالم يحتاج إلى مشاركة المسلمين في صناعة المستقبل حيث أن لديهم المنهج الشامل العادل الذي يدعو إلى التواصل الفكري، فقد أرسى عليه أفضل الصلاة والسلام قواعد هذا التواصل ومبادئه على أساس من النظرة الإيجابية والانفتاح الواعي على ما عند الآخرين من معارف وقيم وخصال، فحث على الاستفادة منها بغض النظر عن مصدرها وقال كلمته في الحديث الذي أخرجه الترمذي في سننه " الحكمة ضالة المؤمن، فحيث وجدها، فهو أحق بها".

ولا شك أن صياغة هذه الرؤية الإسلامية تحتاج إلى وقفة موضوعية مع الدور الذي تقدمه المراكز البحثية في دولة الكويت في تنمية الإنتاج العلمي وتعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو البحوث العلمية بوجه عام والتربوية بوجه خاص وتحليل هذا الدور وفق معايير ومضامين مستمدة من الشريعة الإسلامية وركائز الثقافة الكويتية والمبادئ الإنسانية العالمية وهو ما تسعى إليه الدراسة الراهنة، التي تأتي كخطوة في مسار دعم الجهود المبذولة لقيام نهضة علمية حضارية معاصرة للأمة العربية و الإسلامية. وهو ما

أكد عليه أستاذ الفيزياء أحمد باشا (د ت)° في أن أي صياغة إسلامية لفلسفة جديدة في المعرفة العلمية والتقنية لا بد وأن تخضع لدراسات متأنية في عدة موضوعات ومباحث متصلة بفروع العلم، على أن يكون الهدف منها هو تقدم المجتمع الإسلامي وتمكين العقلية الإسلامية من المشاركة في الإبداع الحضاري على مستوى العالم بقدر يتناسب مع أمجاد أمتنا الإسلامية ومكانتها الرائدة في تاريخ الحضارة الإنسانية (باشا، د ت،٩).

وبناء على ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة الراهنة في الإجابة على التساؤلين الرئيسين التاليين:

١. ما دور المراكز البحثية في تطوير السياسات والممارسات التربوية؟
٢. ما الوضع الراهن للبحث العلمي والتربوي والمراكز البحثية في السياق الكويتي المحلي والعربي الإقليمي؟
٣. ما المقترحات التي يمكن تقديمها لتفعيل دور المراكز البحثية في تطوير الميدان التربوي في الواقع الكويتي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. التعرف على دور المراكز البحثية في تطوير السياسات والممارسات التربوية عبر تجلية أثر البحث العلمي بشكل عام والتربوي بشكل خاص في تطوير الميدان التربوي.
٢. الكشف عن العلاقة المعقدة بين مخرجات الأبحاث العلمية ورسم السياسات التربوية واتخاذ القرارات التي من شأنها تحديد الأجواء التربوية في أي مجتمع.
٣. استجلاء الدور الذي تقوم به المراكز البحثية في تقديم خدمات علمية وثقافية في السياق الاقليمي.
٤. رصد صورة عن الواقع الراهن للبحث العلمي التربوي والمراكز البحثية في السياق الكويتي المحلي والإقليمي العربي.
٥. تقديم رؤية تصورية لتفعيل دور المراكز البحثية في تطوير الميدان التربوي، أولا عبر إبراز المنطلقات والمحددات التي ترتكز عليها، ثم عبر تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي هي بمثابة معالجات عملية توضح آلية تطبيقها وترجمتها إلى واقع ملموس.
٦. تقديم مقترحات لدراسات ومشاريع مستقبلية تسهم في تطوير وتعزيز دور المراكز البحثية في دولة الكويت.

مصطلحات الدراسة:

البحث العلمي:

يشير تعبير البحث العلمي إلى الجهود المبذولة لاكتشاف معرفة جديدة أو لتطوير عمليات أو منتجات جديدة. ولا ينعت البحث بأنه علمي إلا إذا اعتمد على الطريقة العلمية في دراسة أي موضوع. ومن هنا يمكن تعريف البحث العلمي Scientific research بأنه: " عملية منظمة تتصف بالدقة والموضوعية لجمع البيانات عن موضوع ما، وتحليل هذه البيانات، ومناقشتها، وتفسيرها، لغرض من الأغراض" (صلاح و آخرون،٢٠٠٧، ٢٢)[٦]. كما يعرف بأنه محاوله ذهنية منظمة لحل مشكلة معينة في مدة زمنية محددة، الهدف منها الوصول للحقيقة، أو تحري الحقيقة وتقديم البدائل والحلول (الشريفي، ٢٠٠٩، ص ١٣٣)[٧]. وتقدم البحوث في مختلف جوانب المعرفة خيارات عملية للمسئولين والمهتمين في رسم سياساتهم ومراجعتها وتطويرها.

البحث التربوي:

البحث التربوي Educational Research هو كل نشاط يتصل بعملية التربية ويهدف إلى شرح الظواهر التربوية والتحكم فيها والتنبؤ بها، واكتشاف قواعد العمل اللازمة لزيادة مردود التربية بمعناها الواسع، ويشمل البحث التربوي الدراسات التجريبية والنظرية والبحوث التطبيقية والاستقصاءات والملاحظات المتصلة بالظواهر التربوية (وطفة، ٢٠٠٤)[٨]. والبحث التربوي بعبارة أخرى هو "النشاط الذي يوفر قاعدة معلوماتية شاملة واضحة، توجه رسم السياسات التربوية والتخطيط الاستراتيجي للنظام التربوي بما يحقق التطور المنشود للعملية التربوية، وصولا إلى تحقيق الأهداف المجتمعية المبتغاة" (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠١١، ص ١٢)[٩]. وهو كذلك كل "عملية تستهدف ربط الظواهر التربوية بالتغيرات الحادثة في البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع من أجل توظيف هذا الربط في توجيه وضبط السياسات التربوية وترشيد اتخاذ القرار" (زاهر، ٢٠٠١، ١٠٥١).[١٠]

البحث العلمي والتنمية وجهان لعملة واحدة:

إن ما توصل إليه العالم المعاصر من مخزون علمي وثقافي ومعرفي وتقني ما هو إلا امتداد لتراكمات الخبرات والمعلومات التي توصلت إليها البشرية عبر الأزمنة المتعاقبة من خلال البحث والدراسة والتحري والاكتشاف. فكلما ظهرت معرفة أو نظرية جديدة ندرك بأن يقيننا بالمعرفة السابقة مرحلي لنكتشف ضآلة ما نعرف فيتواصل البحث عن يقين مرحلي أفضل، وبهذا يستجيب البحث إلى مقتضيات التطور ومتغيرات الأنساق

الاجتماعية والتربوية المستمرة (عمار،٢٠٠٦) [١١]. وبهذا يصبح البحث العلمي من أهم عوامل التنمية والرفاه الاجتماعي والتقدم الاقتصادي.

وقد أدركت الدول المتقدمة والنامية على السواء أهمية هذا العامل بحيث غدت مسألة زيادة معدلات الإنتاج البحثي والعلمي تحظى بأهمية كبرى من قبل أصحاب القرار السياسي وتعتبر أولوية سياسية لدى مختلف الحكومات (Gonzalez et al.,2011)[١٢]. وحكومة دولة الكويت ليست استثناءً، فقد تضمنت الخطة الإنمائية لدولة الكويت (٢٠١٠-٢٠١٤) ولأول مرة محوراً خاصاً بالبحث العلمي وخطوات تعزيزه، وقد أوضح الدكتور ناجي المطيري مدير معهد الكويت للأبحاث العلمية بأن تحديد محور خاص للبحث العلمي في خطة التنمية ما هو إلا مؤشر ودليل على أن الدولة قد بدأت تعطي البحث العلمي الأهمية التي يستحقها (صحيفة القبس،٢٠١٠)[١٣] . كما ضمن المشرع في الدستور الكويتي مادتين تتعلق بأهمية العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي وحرية الرأي والتفكير في تطور المجتمع الكويتي، وهما:

مادة (١٤):ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي

مادة (٣٦): حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما.

وقد وضحت منظمة اليونسكو لما يقصد بأنشطة البحث العلمي بأنها " جميع الأنشطة المنهجية والإبداعية الرامية إلى زيادة رصيد المعارف العلمية وتطبيقها عملياً" وبهذا تغطي أنشطة البحث العلمي هامشاً واسعاً ومتنوعاً من مقترحات أبحاث وأوراق علمية ودراسات استشارية ومشروعات بحثية وبراءات اختراع وغيرها.

ويلعب البحث العلمي وتطبيقاته دوراً كبيراً في تنمية وتطور المجتمعات ويمكن اعتبار إجراء البحوث وتطبيق مخرجاتها مقياساً لتقدم هذه المجتمعات، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وتربويا. ويرتبط البحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية بالتنمية الوطنية ارتباطاً عضوياً لا يمكن فصله، فالدول التي توظف نتائج الأبحاث العلمية وتستثمرها في خططها الوطنية غالباً ما نجدها تحتل الصدارة (السلطان،١٩٩٨). وعلى سبيل المثال نجد بأن الدول المتقدمة تكون بارعة في ترسيخ هذا الارتباط والاستفادة منه إلى أقصى حد فهي لا تخطو خطوة في أي مجال إلا بعد دراسة مستفيضة وافية، أي أن البحث العلمي يشكل جزء لا يتجزأ من خططها التنموية، وهكذا نجدها تتمتع بالنفوذ السياسي والعسكري والتقدم الاقتصادي والرخاء الاجتماعي وتكثر مساهماتها الثقافية وإنتاجها العلمي في المعرفة الإنسانية وكذلك في مجال تطوير خدماتها المتنوعة لمواطنيها. وفي المقابل نجد بأن الدول التي تكون مقلة في إنتاجها العلمي والبحثي وتكون قدرتها محدودة في استخدام نتائج الأبحاث وتطبيقاتها المختلفة دولاً نامية ترتجل

الحلول لمشاكلها وتكون في أغلبها محاولات بعيدة عن الأسلوب العلمي والموضوعية ونتائجها غير موفقة، مما يزيد الهوة بينها وبين الدول المتقدمة. ويذكر في هذا المقام السلطان (١٩٩٨) و العتيبي وآخرون (٢٠٠٤)[١٤] بأن علاقة التجافي والتباعد بين البحث العلمي والتنمية في المجتمعات النامية لها عدة أسباب من أهمها التخبط الذي تتسم به الأنشطة البحثية وغياب التخطيط السليم لها لكي تتماشى مع متطلبات واحتياجات التنمية المجتمعية. ولعل الوضع في الدول العربية لا يختلف كثيراً عن الوضع في بقية الدول النامية وهو ما سيتم التطرق إليه بشي من التفصيل لاحقاً.

وتعتبر مهمة إجراء البحوث العلمية من المهام الرئيسة لمؤسسات التعليم العالي لما يتوافر في هذه المؤسسات من كوادر بشرية مؤهلة وخدمات علمية تعليمية وتسهيلات مادية في إطار من الحرية الأكاديمية ، حيث يوضح عمار (٢٠٠٦، ٩٤-٩٥) بأن جوهر ممارسة البحث العلمي هو ارتباطها الوثيق والحميم بحرية التفكير والتعبير التي تعزز إرساء ديمقراطية التعليم وتعليم الديمقراطية القائمة على المعرفة الجديدة لبناء مجتمع تحكمه العقلانية الناقدة والمتجددة.

وفي إطار تحليلهما العلاقة ما بين الأكاديميين والبحث العلمي وصانعي السياسة والممارسين ، يوضح كل من Humes and Bryce (2001) بأن من سمات الأكاديميين المميزة هي الحرية الأكاديمية التي تمكنهم من طرح التساؤلات حول المعتقدات الراسخة ، فيوضحان بأن " من وجهة نظرنا أن الباحث الأكاديمي كشخص مثقف لديه وظيفة مهمة والتزام مجتمعي للمساهمة في النقاشات والحوارات التي تطرح حول الأمور والقضايا الخاصة بالسياسة العامة. فتلك المساهمة سوف تأخذ في الاعتبار أولويات وأجندات الحكومة ولكنها في نفس الوقت لن تحدد من قبلها ولن تقتصر عليها" (Humes and Bryce, 2001,330.) وهما في نفس الوقت يوضحان حالة التوتر التي تتسم بها هذه العلاقة نظراً للقوى المؤيدة للحرية الأكاديمية من ناحية والإدارة المركزية من ناحية أخرى، وهي غالباً ما تزداد تعقيداً بسبب قضايا التمويل والموارد المالية، فكلا الطرفان يختلفان في التفكير والإيديولوجية وكذلك اللغة والأهداف.

ولعل التشابك في هذه القضية له خلفيات أخرى منها قلة تمثيل العنصر النسائي في المجال الأكاديمي والبحثي في مختلف دول العالم، فعلى سبيل المثال نجد بأنه في أمريكا الشمالية تقدر نسبة الأكاديميات الإناث أكثر بقليل من ثلث العدد الكلي للأكاديميين العاملين بالجامعات، كما تشغل غالبية الأكاديميات رتب علمية أقل من نظرائهن من الرجال (CAUT,2007[١٥], Marschke et al.2007[١٦]). وبناء على ذلك نجد بأن غالبية الأكاديميات يواجهن العديد من الصعوبات في هذه المهنة ومنها قلة الإنتاج البحثي والعلمي، فقد وجد العديد من الباحثين بأن أعضاء هيئة التدريس من النساء أقل نشاطاً في عملية النشر من زملائهم الرجال (Hartley and[١٧] Dobele,2009; Leahey et al.2008[١٨]).

أثر البحث العلمي التربوي في تطوير السياسات والممارسات التربوية:

وإيماناً بأهمية البحث العلمي في شتى الميادين وفي مقدمتها الميدان التربوي فقد زاد في الآونة الأخيرة الاهتمام عالمياً بدراسة طبيعة البحث التربوي ودوره في خلق مجتمعات المعرفة، حيث نشرت العديد من الأوراق العلمية من قبل مؤسسات رسمية وجهات غير رسمية حول مستقبل البحث التربوي (Ruben & Van Braak, 2010)[١٩]. وعلى سبيل المثال لا الحصر، في هولندة، قامت الهيئة الاستشارية للتربية بنشر تقرير حول محدودية الاستفادة من نتائج الأبحاث التربوية ،وفي أمريكا، أشار Levin (2004) إلى تدني مستوى الأبحاث التربوية وضعف أثرها على السياسات والممارسات التربوية. أما على النطاق الإقليمي فقد قام مركز البحث التربوي والتجديد CERI التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بإصدار نشرات وطنية حول البحث التربوي والتنمية عملت على إثارة الحوارات والنقاشات العامة حول مستقبل البحث التربوي. أما على النطاق العربي، فقد عقدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عدد من المؤتمرات ومنها مؤتمر "التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة" في دمشق عام ٢٠٠٣، كما نظمت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المنتدى الأول للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في عام ١٤٣٠هـ ،وعقد مؤتمر " البحث والتطبيق في الميدان التربوي" الذي نظمته مؤخراً جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا في مايو ٢٠١١.

وفي محاولة منه لتحليل وظيفة البحث التربوي يحدد Mortimore (2000)[٢٠] أربعة مهام رئيسة للبحث التربوي وهي كالتالي:

لملاحظة وتسجيل الأنشطة والعمليات الخاصة بالتعلم والتعليم، لدراسة وتحليل هذه الملاحظات واستنتاج بعض التطبيقات، لنشر مخرجات البحث ونتائجه، وأخيراً وهو الأهم لاستمرار مسيرة التطوير التربوي. ويضيف بأن مهمة الباحث لا تكتمل إلا عند ربط نتائج البحث بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. كما أن هناك علاقات ارتباطيه ما بين البحث التربوي ووضع السياسة التربوية وتحديد الممارسات التربوية، وهما يمثلان محور اهتمام الباحث التربوي. فالسياسة والممارسة التربوية وما يحيط بهما من معايير وتقاليد ثقافية خاصة تؤثر بشكل كبير في عملية تحديد موضوع البحث التربوي، وطريقة تقبله والاستفادة منه أو تجاهله. وفي العموم، فإن البحث التربوي لا يضمن تقديم حلول وعلاجات جاهزة لما يحتاج له كل من صانعي السياسة التربوية أو المعلمين، ولكن بإمكانه أن يقدم الفرص للإجابة عن بعض التساؤلات المهمة، وتوسيع دائرة الحوارات وتوضيح الأسئلة المطروحة.

وعلى سبيل المثال، نجد بأن لجنة التربية في المسح الوطني لتقييم الأبحاث في المملكة المتحدة RAE (وهو المسح الذي يجرى كل بضع سنوات لتقدير جودة الأبحاث العلمية) تقر بأن نسبة كبيرة من الأبحاث التربوية تهدف إلى رسم السياسات والممارسات

التربوية، كما أنها تؤكد بأن جودة البحث غالباً ما تقاس بمدى تأثير البحث على الباحثين الآخرين وصانعي السياسة والممارسين في نفس المجال.

وبناءً على ذلك، يكون للبحث التربوي وظيفة مهمة ومسؤولية مجتمعية تتمثل في المساهمة في النقاشات والقضايا الخاصة بأمور السياسة العامة. ولكن لا يعني ذلك حصر أهداف البحث التربوي في خدمة السياسة فيصبح "البحث من أجل السياسة" Research for policy، بل أن العلاقة بينهما علاقة معقدة وغير بسيطة وأحيانا قد تصبح نوعاً من الصراع. وتضيف Donaldson (2006) [٢١] بأن عملية اتخاذ القرار لا بد وان تستند بشكل أكبر على نتائج الأبحاث، فقضية البحث في السياسات التربوية مهمة ولكن لا يجب حصر البحث التربوي من أجل خدمة هذه السياسات. وفي هذا المقام يضيف Mortimore (2000) بأن" أولئك الذين يكونون مسئولين عن تطوير معين لا يكونوا في موقع يمكنهم من إدراك المشكلات المتعلقة، وهو ما يتطلب نظرة منهجية ناقدة ولكن ليست ذات سلطة، وهو ما يمكن للبحث العلمي تقديمه" (Mortimore, 2000,18).

ومن ناحية أخرى، قد توصف نتائج الأبحاث التربوية بأنها مهددة لأصحاب القرار السياسي خاصة إذا كانت تعارض بعض الاعتقادات الراسخة أو تشكل تحدياً للسياسات والخطط التربوية السائدة. ويوضح عمار (٢٠٠٦) أنه في بعض الأحيان يتم التشبث بنظرية أو ممارسة معينة دون إخضاعها للنقد أو التقييم بسبب مصالح خاصة أو تقاليد راهنة أو تكاسل وقناعة بالقديم دون معاناة الجديد، مما يعتبر تحيز غير علمي وقتل لروح البحث العلمي . وهنا يؤكد Mortimore (٢٠٠٠) بأن وظيفة البحث العلمي هي انتقاد السياسات العليا أو على حد تعبيره والقول بأن ' الملك لا يرتدي ملابس' "The King has no clothes" Mortimore (2000,18) .

ويضيف Humes and Bryce (٢٠٠١)[٢٢] بأن:" الأدبيات المتعلقة بصنع السياسة التربوية توضح بأن على الرغم من أنه في بعض الأحيان يكون الدليل العلمي واضحاً –وغالباً ما يكون غير واضح– إلا أن المراحل المختلفة لصنع هذه السياسة ابتداءً من مرحلة الفهم إلى الاستشارة ثم التطوير وانتهاء بالتطبيق غالباً ما تكون بعيدة عن المنطقية، فعملية صنع السياسة تمتاز بالفوضوية، وتتضمن العديد من المحسوبيات السياسية والتسويات، وتخضع لمصالح البيروقراطيين الشخصية ، ويصحبها العديد من المعوقات والصعوبات التشغيلية .(Humes and Bryce, 2001 ,343)

وقد قدمت Atkinson (٢٠٠٠)[٢٣] إطاراً مفيداً تشرح فيه التحدي الذي يمثله البحث العلمي للسياسات التربوية في عصر ما بعد الحداثة. ففي نطاق تحليلها لأثر منطق ما بعد الحداثة على البحث التربوي، طرحت التساؤلات حول فكرة اعتبار مفهوم التربية هو وجود مجموعة محددة من المفاهيم الناجحة 'fixed concept of what works' وكذلك وجود قناعات غير دقيقة حول أفضل الممارسات التربوية 'questionable certainty about best practice' تحدد من قبل صانعو السياسة

التربوية ومتخذي القرار التعليمي. بينما ترى بأن منطق ما بعد الحداثة يسمح بالتوسع في مجال البحث والسياسة التربوية لتتضمن منظورات متعددة وآراء مختلفة. وهي تقر بأن ذلك قد يشكل فصلاً في الآراء وعزلها إلا أنه يعطي مساحة أكبر للنقاش ويسهم في زيادة نزعة الريبة (الشك) التي يمتاز بها هذا العصر.

وعلى الرغم من مقدرة أصحاب القرار التربوي على التغيير في الأنظمة التربوية إلا أن إمكانياتهم تبقى محدودة فيما يتعلق بتغيير الممارسات التربوية، فوضع القوانين واللوائح والتشريعات غالباً ما تقوم بخلق الامتيازات، ولكنها نادراً ما تقوم برفع مستويات الأداء حيث تصبح هذه المهمة في إطار مهام الممارسين التربويين.

إن فاعلية وفائدة البحث التربوي تقاس بمقدار ما أحدثه هذا البحث من تغييرات في خبرات العاملين في المجال التربوي، فلا يكفي أن يؤمن الممارسين التربويين بالحلول والتوصيات التي تقدمها الأبحاث، وإنما يتطلب الأمر أيضاً تزويدهم بالإمكانيات والتسهيلات المادية التي تعينهم على أدائهم في الميدان.

دور المراكز البحثية في تنمية الإنتاج البحثي:

تعد المراكز البحثية من المؤسسات الفعالة في عملية صنع القرار وصياغة السياسات العامة انطلاقاً من دورها المتنامي في إنتاج دراسات وأبحاث علمية معمقة تستطلع المتغيرات والتحولات المحلية والعالمية وترصد الأحداث والتحديات وتستشرف المستقبل وتتنبأ بالأزمات والكوارث وتطرح السيناريوهات المختلفة لمواجهتها. ونظراً لأهمية هذا الدور فقد زاد اعتماد الدول والحكومات في صنع قراراتها وسياساتها على المراكز البحثية وما تقدمه من توصيات واقتراحات وحلول تكون ثمار دراسات علمية وتقارير وأوراق عمل وندوات وحلقات نقاشية ومؤتمرات حول القضايا المحلية والدولية على السواء. ويعد اعتماد الحكومات في صنع استراتيجياتها وقراراتها على ما تقدمه هذه المراكز من توصيات ومقترحات من أهم مؤشرات ومعايير تقييم جدية وجدارة هذه الحكومات في صنع سياساتها العامة، لاسيما في الدول المتقدمة.

وإيماناً من دولة الكويت بأهمية البحث العلمي ومؤسساته، فقد تضمنت الخطة الإنمائية ٢٠١٠-٢٠١٤ إنشاء المجلس الأعلى للعلم والتكنولوجيا والابتكار واعتبرت خطوة في الطريق الصحيح كونه سيشكل المظلة التي تندرج تحتها جميع الأنشطة والسياسات البحثية في الدولة، كما شددت الخطة على ضرورة تعزيز التعاون ما بين مؤسسات البحث العلمي وقطاعات الإنتاج والخدمات في الدولة من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى (صحيفة القبس،٢٠١٠).

و تنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى بمراكز الفكرThink Tanks والتي عرف معناها في السياق العالمي الباحث McGann (٢٠٠٧) بأنها " معاهد الأبحاث والدراسات التي تقدم أبحاث ودراسات وتحليلات ومقترحات حول القضايا المحلية والدولية، مما يمكن صانعي السياسة والرأي العام من اتخاذ القرارات المناسبة بشأن أمور السياسة العامة. وهي تمثل جسر تواصل ما بين العمل الأكاديمي النظري وبين العمل السياسي التطبيقي، وتعمل بمثابة جهة مستقلة تقوم بترجمة الأبحاث الأساسية والتطبيقية إلى لغة بسيطة وذات مصداقية يسهل فهمها من قبل متخذي القرار والعامة على السواء" (McGann,2007,4)[٢٤]

وقد شهدت العقود الأخيرة نموا كبيرا في الكم والكيف لمراكز الفكر في سائر دول العالم، وعلى وجه الخصوصية، زيادة عدد مراكز الفكر المستقلة والعالمية والتي أخذت في الازدياد بشكل مطرد وأضحت عامل أساسي في عملية صنع القرار نظراً لقدرتها الفريدة في تجسير المسافات ما بين البحث والسياسة وتحسين فاعلية عملية صنع القرار. بالإضافة إلى دور هذه المراكز بتطوير وتعزيز علاقاتها مع المؤسسات البحثية والهيئات غير الحكومية من خلال بناء شبكة من العلاقات المحلية والإقليمية والدولية.

ويقدر McGann (2007) أن هناك ما يقارب ٥٠٨٠ مركز فكر في مختلف مناطق العالم، منها ٣٧.٨٧% في أمريكا الشمالية و٣.٧٨% فقط في منطقة الشرق الأوسط. وتختلف هذه المراكز في توجهاتها وهيكلتها وإدارتها وأساليب تمويلها، ونجد أن غالبية هذه المراكز في الدول المتقدمة تكاد تكون مؤسسات مستقلة عن البيروقراطية الحكومية– عدا المؤسسات الخاصة بأبحاث الدفاع والأمن الوطني، بينما نجدها في الدول النامية تكون مركزية العمل وتدار وتمول من قبل إدارات حكومية (السلطان،١٩٩٨). وفي النطاق العربي يعتبر مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية من أهم ٣٠ مركز بحثي في العالم وفق التقييم الذي أجراه McGann (2007) .

ولعل إدراك طبيعة المهمة التي تقوم بها هذه المراكز البحثية ومساهماتها في صنع السياسة العامة ورسم الخطط المحلية والدولية يستلزم إلقاء نظرة فاحصة على الدور الذي تقوم به هذه المراكز ومن ثم التعرف على الشروط اللازمة لنجاحها.

ويرى McGann (2005)[٢٥] بأن هناك أدوار أساسية تقوم بها المراكز البحثية بشكل عام، وهي كالتالي:

١. الربط بين العمل الأكاديمي البحثي والعمل السياسي التطبيقي وكسر الحواجز بينهما من أجل اتخاذ القرارات السليمة
٢. تنمية الوعي المجتمعي بأهم القضايا المحلية والدولية المثارة من خلال شرح الأحداث والسياسات وتفسيرها ونشرها في وسائل الإعلام المطبوعة والالكترونية.
٣. فحص وتقييم السياسة الحالية وما تتضمنه من برامج وأطروحات وخطط

٤. تعمل كجهة مستقلة في المناقشات الرسمية.
٥. تعمل كحلقة وصل تربط ما بين الحكومة والعامة مما يساعد على زيادة الثقة في الجهات الرسمية.
٦. تحويل الأفكار والمشاكل المطروحة إلى قضايا سياسية.
٧. إمداد الجهات الحكومية بالكوادر العاملة في الحقول السياسية والتنفيذية.
٨. تطرح التساؤلات حول التقاليد والمعايير والإجراءات المعمول بها من قبل البيروقراطيين وموظفي الدولة.

ويوضح السويدي (٢٠١١)[٢٦] بأن هناك عوامل كثيرة تبرز أهمية مشاركة مراكز الأبحاث في رسم السياسة وعملية صنع القرار في الدولة ومن أهمها:

- بيئة عمل هذه المراكز التي تتسم بالهدوء والبعد عن التوتر والضغط الذي يتعرض له متخذو القرارات.
- التداخل بين المشكلات والظواهر الاجتماعية المختلفة مما يفرض الحاجة إلى التفكير الجماعي للوصول إلى حلول مناسبة
- قدرة المراكز البحثية على إجراء المسوح الميدانية واستطلاعات الرأي العام
- قدرة المراكز البحثية على التقدم بمبادرات استراتيجية للتعامل مع المتغيرات الدولية والمحلية
- توافر خبرات متعددة وغنية مما يتيح الفرصة للبحث المتعمق لأي ظاهرة أو مشكلة
- قدرتها على القيام بدور الوسيط بين الحكومات والمجتمع المدني بصورة مباشرة وغير مباشرة للوصول إلى حلول واقعية.

أما فيما يتعلق بنجاح هذه المراكز في عملها وقيامها بدورها بشكل فعال فيرى السلطان (١٩٩٨)[٢٧] بأن نجاح أو تعثر مسيرة مؤسسات البحث العلمي يعتمد على عوامل عدة منها: الدعم المالي- القوى البشرية المهيأة- تشريع سياسات البحث العلمي-توفير المناخ العلمي الملائم- المفهوم والتقدير السياسي والنظرة الاجتماعية في تطوير المجتمع- توفر المعلومات العلمية والتكنولوجية- إيجاد قنوات لتطبيق نتائج البحث العلمي في مختلف المؤسسات..

و يؤكد العتيبي وزملاؤه (٢٠٠٤) بأنه لا يوجد حتى الآن مؤشرات واضحة ومتفق عليها لتقييم أنشطة البحث العلمي في معظم المؤسسات البحثية في العالم، إلا أنهم قدموا بعض المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم مخرجات الدراسات والأبحاث العلمية وأهميتها للدولة ومن أهمها:

- مدى مساهمة الأبحاث العلمية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو لأي أولويات واحتياجات وطنية.
- مدى مطابقة مخرجات الأبحاث للأهداف المرجوة من مؤسساتها.
- مدى استجابة مخرجات الأبحاث العلمية لاحتياجات القطاعات العاملة في الدولة.
- أن يكون لمخرجات هذه الأبحاث وتوصياتها حافزاً ودافعاً لاقتراح مشاريع بحثية جديدة.
- أن تتسم الأبحاث و الدراسات العلمية بالأصالة والإبداع والجدية (العتيبي وآخرون،٢٠٠٤، ص٤١).

الوضع الراهن للبحث العلمي والتربوي والمراكز البحثية في الوطن العربي:

وفي ضوء ما تم استعراضه حول أهمية البحث العلمي بوجه عام والتربوي بوجه خاص والدور الهام الذي تقوم به المراكز البحثية في تعزيز التفكير العلمي وإشاعة روح البحث العلمي وتحسين عملية الإنتاج المعرفي، تقتضي الموضوعية التوقف عند الواقع العربي ورصد الجهود المبذولة في مجال تنمية المناخ البحثي والمعوقات التي تحول دون ذلك.

لقد سعت الدول العربية إلى تطوير وتحسين المناخ البحثي فيها من خلال المؤتمرات وورش العمل والمنتديات التي تضم خيرة علماء هذه الأمة، وأكدت على أهمية البحث العلمي والدور الفاعل للمراكز البحثية في الكثير من المحافل والمناسبات. فقد وافق زعماء الدول العربية في القمة العربية ٢٠٠٧ في الرياض على " خطة تطوير التعليم في الوطن العربي" ومدتها عشر سنوات، ودعت الخطة إلى زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير لتصل إلى ٢.٥% من ناتج الدخل القومي، كما دعت القمة العربية ٢٠٠٨ المنعقدة في دمشق إلى زيادة عدد المراكز البحثية في العالم العربي نظراً للجوء العديد من طلاب الدراسات العليا في الوطن العربي (حوالي ٨٠%) إلى الدول الأجنبية لإجراء أبحاثهم العلمية (اليعقوبي،١٥٢،٢٠١١).

كما كانت مسألة "توظيف الأبحاث العلمية والتقانية في خدمة قضايا المجتمع وفي تطوير المؤسسات الإنتاجية" أحد أهداف المؤتمر الأخير الذي نظمته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو) في بيروت خلال الفترة من ٩-١٠ ديسمبر ٢٠٠٩ تحت شعار " المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي"، حيث تناولت محاور المؤتمر الرئيسية محور "البحث العلمي والتقانة في الوطن العربي".

إلا أن المستقرئ لهذه الجهود، يلحظ بأنها جهودا غير كافية ومازالت دون مستوى الطموح المحلي والإقليمي، حيث يتفق الكثير من المفكرين والباحثين ومنهم بوبطانة (٢٠١١)[٢٨] أن هناك ضرورة ملحة للدول العربية لزيادة مساهمة مؤسسات

التعليم العالي والبحث العلمي في بناء المعرفة العالمية The Global Knowledge وذلك من خلال إنتاج المعرفة ونشرها واستثمارها في بناء مجتمعات المعرفة والتي أصبحت في الوقت الراهن هي المتغير الأساسي في التنمية، وهو ما أكده تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية في المنطقة العربية، حيث أرجع سبب تخلف الدول العربية في مؤشرات التنمية البشرية إلى العجز المعرفي The Knowledge Deficit لدى شعوب هذه الدول. وفي نفس السياق، يذكر الأستاذ الدكتور حامد عمار بأن قمة تأسيس بيت المعرفة العربي يكمن في إنتاج المعرفة الجديدة والمتجددة وهي مهمة يختص بها كل من الجامعات ومراكز البحوث (عمار،٢٠٠٦).

وفي سياق تحليل الواقع الحالي للبحث العلمي والتقاني في الوطن العربي أشارت دراسة اليعقوبي (٢٠١١)[٢٩] إلى المعوقات التالية:

- أن قدرات البحث العلمي والتقاني تتفاوت من دولة عربية إلى أخرى حيث يتميز بعضها بقدرات وإمكانيات جيدة، في حين يفتقر بعضها إلى الأجهزة التي تمكنها من إجراء عمليات البحث العلمي والتقاني. وتتركز عمليات البحث العلمي في الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية التابعة للجامعات أو الوزارات بالدرجة الأولى. ويعتبر عدد المراكز البحثية في الوطن العربي قليلاً مقارنة بالدول المتقدمة صناعياً، حيث بلغ عدد المراكز البحثية في سائر الدول العربية ما يقارب ٥٥٠ مركزاً، منها ١٠٤ مركزا في جمهورية مصر، هذا بالإضافة إلى أن الإمكانيات المادية والبشرية في غالبية هذه المراكز تعتبر غير كافية نسبياً.
- أن متوسط الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية لا يتجاوز (٠.٢%) من الناتج المحلي الإجمالي بينما يبلغ المتوسط العالمي لهذا الإنفاق نحو (١.٤%) أي ما يعادل سبعة أضعاف إنفاق الدول العربية، في حين يصل معدل الإنفاق على البحث العلمي في بعض الدول إلى (٤.٥%) أي ما يفوق ٢٢ مرة ما تنفقه الدول العربية.
- أن عدد القوى البشرية العلمية في الوطن العربي يعتبر قليل مقارنة بما هو موجود في بعض الدول المتقدمة إذ يبلغ حجم هذه القوى في اليابان (٤٩٠٦) وفي فرنسا (٢٤٤٨) وفي الولايات المتحدة الأمريكية (٣٦٧٦) لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة من السكان. كما أن النشاط البحثي لعضو هيئة التدريس ضئيل ولا يتجاوز ٥% من جملة أعبائه بينما تصل هذه النسبة إلى ٣٣% من أعباء عضو هيئة التدريس في جامعات بعض الدول المتقدمة.
- أن حركة النشر العلمي بطيئة في الوطن العلمي، ويرتبط بذلك قلة عدد الدوريات العلمية العربية والتي لا يتجاوز مجموعها (٥١٤) دورية منها (١٥٩) دورية

تصدر في مصر. وبمقارنة هذه الدوريات نجد بأن اليابان أصدرت في عام ١٩٩٣ (١٣٨٨٣) دورية في مجال العلم والتقانة فقط.

- هذا بالإضافة إلى بعض التحديات المتمثلة ببطء حركة ترجمة الكتب العلمية وتدني مستوى الإعلام العلمي وهجرة العقول العربية، إلى جانب نقص قواعد ومصادر المعلومات وشبكات المعلومات في الدول العربية، مما يجعل عملية تبادل المعلومات العلمية ونتائج الأبحاث عملية غير سهلة، الأمر الذي يؤدي إلى الإزدواجية والتكرار في الأبحاث وبالتالي الهدر في الطاقات البحثية العربية (اليعقوبي،٢٠١١، ١٤٠-١٤٣).

وحول إشكاليات البحث العلمي في التربية سواء في الجامعات أو في مراكز البحوث أو في تقييم المجتمع لدور البحوث التربوية في تطوير المنظومة التربوية يلخص لنا حامد عمار (٢٠٠٦، ٩٥-١٠٢) أهم هذه الإشكاليات وهي:

- الخلل الواضح بين الطلب والعرض، والمقصود هو اعتماد التنفيذيون على خبراتهم أو على ضغوطات سياسية إلى اتخاذ قرارات أو حل لمشكلات تربوية دون الاعتماد على نتائج بحوث علمية، وفي نفس الوقت نجد بأن الباحثون يعتمدون على خبراتهم أو تصوراتهم في اختراع مشكلات من عندياتهم لإجراء بحوثهم، عوضاً عن البحث في مجريات الواقع ومشكلاته ومطالبه الحقيقية، بينما الأجدر هو قيام علاقة تبادلية مستمرة بين الطلب والعرض تبنى على أساس تنظيمي مؤسسي محدد، يضمن التواصل والتفاعل الحقيقي بين المسئولين التنفيذيين والممارسين التربويين من جهة، وبين جموع الباحثين من جهة أخرى.
- ضرورة إعداد وتصميم خرائط بحثية يشارك بها كل من طرفي الطلب والعرض من التنفيذيين والباحثين التربويين إلى جانب قيادات العمل الإنمائي المختلفة، لإعادة النظر ومراجعة قضايا المنظومة التعليمية بمختلف جوانبها نظراً للتغيرات الكبرى التي حدثت في الفكر التربوي كجزء من الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية التي تحدثها العولمة، كما تقتضي الضرورة اعتبار المشروعات البحثية أولوية رئيسية في التطوير التربوي، ودعم هذه المشروعات دعماً مادياً ومعنوياً.
- ضرورة التنوع في البحوث التربوية والابتعاد عن الطرح التقليدي، وعدم حصر هذه البحوث – على الرغم من أهميتها- على المناهج الدراسية وبعض القضايا الفنية مثل أساليب التدريس وتقويم التلاميذ والامتحانات وغيرها من قضايا روتينية مستهلكة، بل بالبحث في معالجة الجوانب الإستراتيجية في أبعاد المنظومة التعليمية، والتوسع في مجالات البحوث لتشمل ميادين التمويل والإدارة الحديثة ومعايير الجودة وعلاقة المنظومة التعليمية بالسلطة السياسية وغيرها

من المنظومات الاجتماعية، إلى جانب الاهتمام بتطوير دور المعلم ومؤسسات إعداده المختلفة.

- ظاهرة عزوف بعض أعضاء هيئة التدريس عن الإنتاج العلمي بمجرد حصولهم على درجة الأستاذية، بينما يتوقع منهم المزيد من العطاء العلمي والبحثي، إلى جانب مشاركتهم في إعداد الباحثين الجدد الذين يعتبرونهم قدوة في العطاء.
- ظاهرة التشويه لثقافة البحث العلمي والمتمثلة بعدم التزام بعض الباحثين بالأمانة العلمية والأخلاقيات المتبعة في إجراء البحوث وما يتضمنه ذلك من أساليب مضللة توحي بسعة الإطلاع على المراجع كالقص واللزق والاقتباس الغير موثق، أو ما يعرف بالضلالات الإحصائية لإيراد بيانات إحصائية تناسب النتائج التي يفضلها الباحث.

ويضيف على ذلك كل من فرجاني (٢٠٠٥)[٣٠] و اليعقوبي (٢٠١١) إلى أن معظم الأبحاث العلمية التي تجرى في كثير من الجامعات العربية تتسم بالفردية وضعف العلاقة بخطط التنمية إذ أن الغرض من إجراء معظمها هو الحصول على الترقية العلمية والسعي لتحسين الوضع العلمي والمالي للأكاديميين والباحثين.

ويتضح مما سبق أن المناخ العام للبحث العلمي ليس مشرقاً والدول العربية تواجه قصورا كبيرا في الإنجاز العلمي والبحثي مما يضعف مساهماتها في بناء الحضارة الإنسانية والمشاركة الفعالة في التقدم العالمي. وعلى الرغم من هذه التحديات إلا أن الفرص ما زالت مواتية للأمة العربية والإسلامية لخلق رغبة صادقة في بناء قاعدة بحثية علمية حقيقية تدفعها إرادة مجتمعية نحو الإصلاح والتجديد التربوي الإسلامي.

رؤية تصورية مقترحة:

مما يتقدم يتضح أن عملية البحث العلمي من أهم العمليات في صناعة الفكر وتشكيل العقل وبناء الشخصية وتقدم المجتمعات، وبخاصة في الوقت الراهن الذي تمر به جميع المجتمعات ومنها الإسلامية والعربية بتطورات وتحولات كبيرة على جميع الأصعدة، تلقي بظلالها على بنية المعرفة ووسائل إنتاجها وأنماط التفكير والوعي.

ومن هذا المنطلق، نرى بأن مسألة نشر روح البحث العلمي وتعزيز دور المراكز البحثية من أولويات المرحلة الحالية لكونها ذات أبعاد حضارية ومصيرية شاملة. وسعياً لتحقيق هذه الغاية، يقدم البحث لحالي رؤية تصورية لمتطلبات تفعيل المراكز البحثية في الواقع الكويتي، بما يساهم في تسليط الضوء على مساحات الفكر التربوي الاسلامي في مناحي الإنتاج العلمي والبحثي ومجالات توليد المعرفة ونشرها، وذلك من أجل تعزيز المناخ العلمي البحثي وتفعيل دور المراكز البحثية في دولة الكويت وزيادة مساهمتها ومشاركتها في بناء المعرفة الإنسانية الحضارية.

ونعرض فيما يلي الرؤية المقترحة وما تتضمنه من منطلقات ومحددات ترتكز عليها، كما نقدم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي هي بمثابة معالجات عملية توضح آلية تطبيقها وترجمتها إلى واقع ملموس. وتنتهي هذه الرؤية بمقترحات لدراسات ومشاريع مستقبلية تستكمل معطيات المشروع الراهن وتسهم في تحقيق هدفه السامي الرامي إلى تطوير وتعزيز دور المراكز البحثية في تطوير السياسات والممارسات التربوية.

المنطلقات:

تنطلق الرؤية المقترحة من منطلقات عدة مستمدة من الشريعة الإسلامية السمحة والتشريعات الدستورية القائمة وثقافة الانفتاح والاعتدال التي يتميز بها المجتمع الكويتي وكذلك متطلبات العصر الراهن بما يحمله من تحول وتشابك وتداخل. كما تعتمد في صياغتها على ما خرجت به المناقشة التحليلية السابقة من معطيات حول واقع البحث العلمي والتربوي وطبيعة عمل المراكز البحثية القائمة وإسهاماتها.

الفكر التربوي الإسلامي فكر معاصر:

إن الدين الإسلامي دين ودولة، وهو دين عقيدة و شريعة، حيث تمثل العقيدة الجانب النظري في هذا الدين ، والشريعة الجانب العملي الذي ينظم حياة العباد والبلاد. وهو منهج حياة له أبعاده الإيمانية والعقائدية وكذلك أبعاده الإنسانية الحضارية. فالإسلام دين متنامي متجدد لا ينحصر في الجوانب الإيمانية التعبدية فقط بل يتضمن الجوانب التنموية العمرانية التي تزيد من الفعالية الحضارية للأمة الإسلامية (العوضي وآخرون،٢٠٠٩)[٣١]. وبهذا يمكن القول بأن مفهوم الفكر الإسلامي ما هو إلا " التعبير عن الإسلام بكل شموله وعموميته في العقيدة والشريعة والسياسة والاجتماع والتربية والأخلاق" (يالجن، ٢٠٠٩،٢٣)، أما بالنسبة للفكر التربوي الإسلامي المعاصر فهو يشمل كل المفاهيم والموضوعات والقضايا التربوية والتي يمكن معالجتها من وجهة نظر إسلامية، ويعرفه يالجن (٢٠٠٩) بأنه " مجموعة الآراء والأحكام والقيم والأهداف والطرق المتناسقة والمتعلقة ببناء أجيال مسلمة لتحقيق أهداف الأمة التي تحددها حسب ظروفها ومتطلباتها العصرية" (يالجن،٢٠٠٩،٢٦)[٣٢].

وفي إطار الإنتاج العلمي والبحثي ، يصبح من الضروري التعريف بمضمون الشريعة الإسلامية ومحاسنها المعاصرة، وهنا يؤكد الزحيلي (٢٠٠٧)[٣٣] بأنه قد يتوهم البعض بأن الفقه الإسلامي فقه قديم عالج قضايا عدة في حقبة زمنية ماضية، والآن لم يعد هذا الفقه صالحاً لقضايا العصر الحديث ومسائله. وعلى الرغم من أن الفكر الإسلامي المعاصر قد دأب على الاستجابة للمتغيرات والتحديات، واستطاع أن يكون في مستوى التجاذبات الفكرية والقيمية، إلا أن التحولات الراهنة في قوتها وسرعتها وتلاحقها وتأثيرها جعلته في حاجة ماسة إلى تقويم لمسيرته ومراجعة لآلياته. وبهذا يصبح من الضروري

إعادة النظر في الأفكار والمسلمات التي شكلت الفكر التربوي الإسلامي على مدار القرون السابقة، والتفكير فيها بطريقة نقدية، إلى جانب إخضاع أدبيات التربية الإسلامية والخطاب الإسلامي المعاصر للدراسة والتحليل لتشخيص ما تعانيه من قصور فيما يتعلق بدورها وقدرتها على مواكبة العصر.

وفي هذا الصدد، يرى برغوث (٢٠٠٦) بأنه يتعين النظر للفكر الإسلامي المعاصر ليس باعتباره مضمونا يحتوي ثمرة التفاعل بين عقل الإنسان وتوجيهات الوحي كتاباً وسنة، وإنما باعتباره أداة ووسيلة في التفكير تساعد صاحبها على التفكير السديد وتعينه على مواجهة معترك التجاذبات الفكرية والعلمية والاجتماعية المعاصرة.

ولقد عانى الفكر التربوي الإسلامي من ثلاث صور من صور النقص يحددها المفكر والمربي سعيد اسماعيل علي (٢٠٠٦)[٣٤] بأنها الغموض الواضح في مفهوم الفكر التربوي الإسلامي وتشابكه مع مصطلحات أخرى مثل التربية الإسلامية والتعليم الإسلامي، وغياب المنهج في كتابات الفكر التربوي الإسلامي، وكذلك غلبة الدراسات التاريخية على الإنتاج الفكري التربوي الإسلامي. كما يضيف بأن جملة الإنتاج المعرفي التربوي الإسلامي طوال العقود الماضية قد نحا نحواً ماضوياً و أغفل بعد الحاضر بدرجة متوسطة والمستقبل بدرجة كبيرة.

ومن هنا جاءت الدعوة لحاجة هذا الفكر إلى دراسات و أبحاث تربوية إسلامية معاصرة تتميز بما يلي:

-الاستشراف والتركيز على البعد المستقبلي فالعملية التربوية بطبيعتها عملية مستقبلية تهدف إلى إعداد أجيال المستقبل

-التجديد فهو فريضة دينية وحاجة اجتماعية وضرورة تربوية لمواكبة متطلبات العصر

- النقد والتقييم للمعرفة التربوية الإسلامية لإبراز أوجه الإيجاب وجوانب القصور (علي،٢٠٠٦)

بناء العقلية البحثية المسلمة ضرورة:

كشفت المناقشة السالفة عن وجود بعض نواحي الضعف والقصور في البيئات العلمية والبحثية في المجتمع الكويتي متمثلة بقلة الإنتاج العلمي والجمود الفكري والتعصب الإيديولوجي والتقاعس البحثي وانعدام روح الابتكار، مما عطل المواهب وأزري بالعقل وبكرامة الإنسان العربي المسلم بشكل عام وهو ما يتعارض مع دعوات الإسلام إلى

التفكر والتدبر والبحث والتأمل. فالعقل الباحث هو العقل المستنير الذي يسترشد بالمنهج العلمي في قراءته وتحليله ودراسته ونقده للمواضيع بموضوعية، ولا يمكن للنهضة الفكرية الإسلامية أن تقوم دون تأسيس تلك العقلية العلمية المنهجية الواعدة بالإبداع والابتكار. وفي هذا الصدد، يؤكد علي (٢٠٠٦) بأن" تنمية العقل ركيزة أساسية من الركائز التي ينبغي أن تتمحور حولها الكثير من الجهود من أجل النهوض بالمعرفة التربوية الإسلامية" (علي،٢٨٤،٢٠٠٦).

و فيما يتعلق بواقع الأمة الإسلامية وما تعانيه من مشكلات اقتصادية ومعنوية واجتماعية وحضارية يوضح يالجن (٢٠٠٢)[٣٥] بأن منبع هذه المشكلات هو الإنسان المسلم في العصور المتاخرة الذي يعاني نقصاً في بنائه العلمي والعقلي والإبداعي والروحي والأخلاقي والحضاري، ويرى بأن سبب التقصير هو المناهج التعليمية والتربوية التي غالباً ما تكون مستعارة وليست أصيلة، لأن الأجيال تكون كما تكون مناهج تعليمها وتربيتها، ويكون تفادي هذا النقص من خلال إعادة بناء المناهج من جديد في ضوء متطلبات التربية الإسلامية وقيمها ومبادئها. ولعل الاستجابة الرشيدة لهذه التحديات تتطلب التعامل من زاوية تربوية سليمة تسترشد بالمنهج العلمي الإسلامي في الإصلاح والتغيير، وتسعى لتضمين آليات بناء العقلية البحثية في النظام التربوي التعليمي بمختلف مستوياته، كاستراتيجيات التعلم والتنمية الذاتية والتدريب على عمليات التحليل والنقد والتفكير المنطقي، وكذلك صقل مهارات إدارة الأسئلة والمهارات الاتصالية وممارسة أساليب تنمية الإبداع الشخصي ، والتدريب على توكيد الذات البحثي، وأخيراً إدارة الطاقات البحثية (فرج،٢٠٠٩)[٣٦].

كما يجب التأكيد على أن العقلية العلمية البحثية المنشودة لا تقتصر على الطلبة والباحثين فقط بل ينبغي أن تمتد لتشمل جميع شرائح المجتمع بوصفها من الآليات التي ينبغي أن يتبعها الإنسان في إدارة شئون حياته، فالتفكير المنهجي العقلاني أسلوب حياة يجب أن يسود في ممارساتنا اليومية لتصبح أكثر نضجاً ورشداً.

ويرى فرج (٢٠٠٩) أن عملية بناء العقلية البحثية ما هي إلا حلقة في منظومة أكبر، يتبعها إنتاج أفكار مبدعة من خلال رسم استراتيجيات فكرية طويلة المدي للنهوض بالأمة، تبرز الطابع القيمي المتفرد لذلك التمازج العضوي بين روح الإسلام وتعاليمه، وبين العلم والفكر والعقل. ويؤكد عبد الحميد أبو سليمان أنه "بدون إجراء مراجعة جادة لرؤية الأمة، ومنهج فكرها، وأساليب تربية أجيالها، فإنه لا يمكن للأمة في هذا العصر أن تستعيد عافيتها، ودورها الهادي الرائد للإنسانية، ومسيرتها الحضارية" (نقل بتصرف ، فرج،٩١،٢٠٠٩).

التفاعل الحضاري والتعاون العلمي مطلب ديني وحضاري:

في سبيل تطوير المناخ العلمي البحثي يتعين تعزيز ثقافة الانفتاح والتفاعل الحضاري من خلال تجديد الوعي بالآخر في بنية التفكير الإسلامي المعاصر. فالإسلام لم يحرز فكر إقصاء الآخر وتهوين قدره واحتقار حضارته، والمتأمل للخطاب الإسلامي يرى أنه اتسم بالرحمة وبمد يد التفاهم والتعايش السلمي، وهو يطالب المسلمين كافة بفتح عقولهم وتوسعة صدورهم مع مخالفيهم من أهل الأديان للبحث عن خطوط مشتركة تجمع البشرية بعيداً عن العداوات والصراعات (البشير، ٢٠٠٦)[٣٧]. فالتنوع الثقافي والحضاري والتعددية الدينية والفكرية والمذهبية واقع إنساني وسنة كونية لا يمكن إنكارها أو تجاهلها، لذا فمن المجدي التذكير بأن للآخر موقعاً في نصوص الوحي وفتاوى العلماء وكتابات المفكرين، وهو حاضر في واقعهم ومحيطهم. كما يجب أن تكون هناك رؤية واضحة لمنهج التعامل مع الآخر بعيد عن عقليتين خطيرتين: عقلية الإقصاء والتهوين وعقلية الانبهار والتمكين، وأن توجد صيغ حضارية عادلة للحوار والتفاعل وتبادل المنافع العلمية والبحثية والفكرية والمادية، وأرضية مشتركة تتنفس بعبير الآية الكريمة " { يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا} (سورة الحجرات- الآية ١٣) (برغوث،٢٠٠٦).

ومن هنا تبرز الحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار الجانب الحضاري للشريعة الإسلامية في الإنتاج البحثي والعلمي للمراكز البحثية وتأصيل بعدي الانفتاح والتعددية من خلال التأكيد على قيمها التربوية الحضارية مثل التسامح والتعايش السلمي والتفاعل الإيجابي مع مختلف الحضارات.

توصيات ومقترحات:

لعل ما تم تقديمه سالفاً هو محاولة فهم المناخ البحثي في الواقع الكويتي والتعريف بدور المراكز البحثية القائمة في توليد الإنتاج المعرفي العلمي وتحديد المنطلقات التي تشكل مرتكزات لأي مشروع تنموي بحثي إسلامي، بينما ما يتم عرضه هنا هو استعراض التوصيات والمقترحات التي من شأنها تطوير عمل المراكز البحثية وزيادة مساهمتها، إلى جانب تعيين المؤسسات المجتمعية التي يمكن تطويعها لتطوير الممارسات التربوية، من منطلق أن هذه العملية لا تنحصر في عمل المراكز البحثية وإنما هي مسؤولية مجتمعية يشارك بها سائر مؤسسات المجتمع الكويتي.

١- تطوير عمل المراكز البحثية

يتضح مما تقدم بأن البيئة العلمية البحثية الراهنة بحاجة إلى إصلاحات شاملة وواسعة ومستمرة أيضاً تبدأ بالاهتمام بالبحث العلمي ورفع مستواه وإعطائه أولوية متقدمة

والتركيز عليه بشكل مكثف لأنه يشكل الأساس لأي تنمية ولأية نهضة حضارية، إلى جانب تطوير عمل المراكز البحثية القائمة وزيادة إسهاماتها العلمية في تنمية المجتمع الكويتي بما يتفق مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف. ولعل أول خطوة في طريق الإصلاح تكمن في إكساب الباحث المسلم مهارات نقد المعرفة وإثرائها ونقلها وتوظيفها التوظيف السليم على المستوى الشخصي والمهني والمجتمعي من خلال تحويلها إلى أساليب وممارسات تجعل من حياتنا أكثر سهولة ورقي، من منطلق أن الفارق الجوهري بين الأفراد، وكذلك الأمم، لا يكمن فقط فى حجم ما يحوزونه من معلومات ومعارف بل فى مدى نجاحهم فى الاستفادة منها فى الارتقاء بنوعية حياتهم؛ ووفقاً لذلك يميز الباحثون بين الذكي والحكيم بقولهم أن كليهما يعرف، بيد أن الثاني لديه قدرة أكبر على أن يوظف ما يعرف بشكل فعال فى الاتجاه الصحيح (فرج،٢٠٠٩). ولا يكتمل أداء الباحث الناجح إلا بتمسكه وتحليه بمجموعة من القيم والأخلاق التي يذخر بها ديننا الحنيف، حيث يعد التزام الباحث بالأمانة العلمية والموضوعية والإخلاص ونسب الفضل إلى أهله إبان التماس المعرفة وفهمها ونقدها وإثرائها وتوظيفها، والابتعاد عن أساليب التضليل والتحريف والتشويه العلمي شرطا أساسياً لأدائه البحثي الأمثل، فأجمل رحلة هي تلك التي تنطلق من الإيمان وتتحقق بالإتقان.

ومن خطوات الإصلاح أيضاً العمل على وقف الهدر في الطاقات العلمية والبحثية في الكويت من خلال التركيز على إجراء الأبحاث العلمية والتربوية التي تثري المعرفة الإنسانية، فالإثراء المعرفي بمثابة الدم الذي يضخ في جسد العلم لكي تتجدد معارفه، والنمو المعرفي لا يتحدد فقط بحجم تلك الإضافات، ولكن أيضا تبعا لجودتها وكفاءتها. فعلى الرغم من الجهود البحثية المبذولة حالياً في الكويت إلا أن القيمة المضافة لهذه الأبحاث غالباً ما تكون كمية أكثر منها إضافة نوعية إثرائية. إلا أن بالإمكان تصحيح هذا الوضع وجعل المجتمع الكويتي صانعاً للمعرفة ومصدراً لها وليس فقط مستهلكاً عن طريق تجنب الطرح التقليدي والابتعاد عن التفكير الكمي في إجراء البحوث، حيث يشير برغوث (٢٠٠٦)[٣٨] إلى زيادة " خطورة الموقف في ظل طغيان التفكير الكمي، وإغراق المكتبة العربية الإسلامية بوابل من الكتابات الإنشائية والتعميمية والخلافية التي لا تقوى على إحداث تنمية معرفية، فضلاً عن أن تساعد على التأصيل والقراءة المنهجية النوعية للأمور وفق آليات التحليل والنقد والمقارنة الكفيلة بتوسيع دائرة المتلقين، ولا تتجاوز القشرة الظاهرة للظواهر والنوازل، ولا تقوى على ريادة انخراط فعال في مسيرة انجاز فعل ثقافي بناء ومتجدد..." (برغوث،٩،٢٠٠٦).

وفيما يلي عدد من المقترحات التي من شأنها تطوير عمل المراكز البحثية:

- تحديد أجندة فكرية بحثية تسترشد بإستراتيجية وطنية تكون واضحة المعالم ومحددة الأولويات والآليات والموارد المادية والبشرية، وتركز على بحث القضايا

التربوية والإسلامية التي تهم المجتمع الكويتي بوجه خاص والمجتمع الإسلامي بوجه عام.

- زيادة مساحة البحوث العلمية المتعلقة بالفكر التربوي الإسلامي ومواكبته لمتطلبات العصر في البرامج والأنشطة البحثية للمراكز البحثية القائمة لا سيما المراكز الاجتماعية والتربوية منها.
- تبني المراكز البحثية والجامعات ومؤسسات التعليم العالي لعملية التأصيل والتوجيه الإسلامي للعلوم، والمعارف، والفنون، من خلال إنشاء مركز لبحوث التأصيل والتوجيه الإسلامي للعلوم ودعم هذا المركز على المستوى الوطني لتشجيع الطاقات البحثية للقيام بدورها في وضع منهج إسلامي في التفكير، والنقد، والتقويم، والقبول، والرد، ومن أجل بناء عقليات مسلمة حرة ومبدعة تسهم في الرقي بأمتها.
- تشجيع المراكز البحثية على إصدار دوريات علمية لنشر الأبحاث التربوية في العالم العربي والإسلامي، وتشجيع حركة الترجمة من وإلى اللغة العربية لتعزيز فاعلية الحوار الحضاري والتبادل الثقافي في إطار تعزيز صورة الفكر التربوي الإسلامي المشرقة مابين الشعوب.
- تنظيم المؤتمرات العلمية الإقليمية منها والعالمية لمناقشة قضايا الفكر التربوي الإسلامي بما يسهم في استعراض وتبادل التجارب والخبرات العالمية في مجال تهيئة الأجواء التربوية لاستكمال تطبيق الشريعة الإسلامية للاستفادة منها على المستوى المحلي.
- الاستعجال في إنشاء المجلس الأعلى للعلم والتكنولوجيا والابتكار في دولة الكويت لتنظيم العمل البحثي ورفع مكانة المجتمع العلمي والبحثي وحمل لواء المنهج العلمي ولمواصلة مسيرة البحث العلمي في البلاد.
- ربط الأنشطة البحثية بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالأولويات الوطنية في البلاد، ومراعاة مطابقة مخرجات الأبحاث العلمية لاحتياجات القطاعات العاملة في الدولة وفق معايير علمية محددة.
- العمل على إيجاد قنوات في مختلف مؤسسات الدولة لتطبيق نتائج البحث العلمي والاستفادة منها وتوظيفها بالشكل الأمثل وبخاصة تلك النتائج المتعلقة بالعلوم التربوية الإسلامية.
- العمل على إنشاء قواعد معلومات الكترونية تعمل على إحياء العلم الإسلامي من خلال جمع الإنتاج المعرفي الإسلامي القديم والحديث، وكذلك تسهم في توفير وتبادل البيانات العلمية ونتائج الدراسات والإحصائيات والتقارير لتجنب التكرار والازدواجية في الأنشطة البحثية الخاصة بالعلوم الإسلامية.

- تنظيم الندوات والملتقيات العلمية التي تجمع بين الفقهاء ورجال الدين والمثقفين والتربويين والمفكرين من أجل العمل على تجسير الفجوة بين فقه النص وفقه الواقع.

٢- خلق شراكة مجتمعية لتعزيز البحث العلمي

لا يمكن بناء مجتمع التعلم Learning society أو مجتمع المعرفة Knowledge society في الواقع الكويتي دون وجود شراكة مجتمعية حقيقية بين المراكز البحثية والمؤسسات الحكومية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني. فأية محاولات إصلاحية أو اطروحات اجتماعية تسعى لتعزيز ثقافة البحث العلمي في المجتمع يجب أن تنطلق من تكاتف الجهود الرسمية والطاقات الوطنية لتحويل المجتمع إلى قوة فاعلة وحيوية ومشاركة في عملية النهوض والإنماء.

ونؤكد هنا على ضرورة إشراك بقية مؤسسات المجتمع في هذه العملية حيث يستحيل إصلاح وتطوير العمل البحثي في البلاد دون بقية النظم المكونة للبنية الاجتماعية. وأن أية محاولات للتجديد والإصلاح لا يمكن أن تقوم بمجرد إسداء النصح وإصدار التوجيهات وتنميق الخطابات، وإنما يتطلب الأمر تغييراً في مجرى الواقع المعاش في مختلف المجالات بجهود متوازنة متكاملة شاملة لقيادة ركب التنمية وحل مشكلاتها بطرق علمية مبتكرة بعيداً عن الطرح المغرق في التنظير.

ولعل الفرص كثيرة ومواتية للمجتمع لكويتي ممثلاً بمؤسساته وهيئاته ووزاراته لخلق رغبة صادقة في بناء قاعدة بحثية علمية إسلامية من خلال طرح مبادرات ومشاريع تسعى لنشر ثقافة البحث العلمي والفكري من منظور إسلامي على غرار مشروع 'روافد' الذي تتبناه إدارة الثقافة الإسلامية بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية والتي تسعى من خلاله إلى خلق منتدى فكري للحوار والتواصل تشع فيه قيم الأخذ والعطاء ويحتكم فيه إلى العقل، ويسمع فيه لوجهات النظر المختلفة، ويتفق فيه على برامج مشتركة تخدم الإنسانية وتسهم في رسم طريق متميز في العلاقات الحضارية وحوار الأديان والثقافات.

كما يمكن للجهات الحكومية والأهلية المساهمة في تنظيم مسابقات ورصد مكافآت وجوائز للقيام بأبحاث علمية تبحث في القضايا التي تخدم أهداف التربية الإسلامية وتطبيقاتها. إلى جانب مشاركتها في طرح الدورات والبرامج التدريبية المتعلقة بتنمية مهارات البحث العلمي لدى العاملين والجماهير عامة على غرار الدورات التدريبية الصيفية السنوية التي يقدمها معهد الكويت للأبحاث العلمية والتي تهدف إلى إشباع الميول العلمية وتنمية القدرات البحثية لدى طلبة المرحلة الثانوية والتعليم العالي.

٣- استثمار وسائل الإعلام الحديثة

لقد أصبحت وسائل الإعلام الحديثة من صحف ومجلات وإذاعات وقنوات فضائية وشبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي من الوسائل الفاعلة والمؤثرة في توجيه الرأي المحلي والعالمي أيضاً.

وفي إطار تفعيل عمل المراكز البحثية يتطلب الأمر تعزيز دور الإعلام التربوي الإسلامي حيث يستفاد من هذه الوسائل في توعية الرأي العام بأهمية العمل البحثي وعوائده القيمة على الأفراد والمجتمعات، كما يستفاد منها في نشر المعلومات والدراسات التربوية الإسلامية والأبحاث العلمية التي تعكس أصالة الفكر التربوي الإسلامي و معاصرته للتعامل مع المتغيرات والتحديات المحلية والعالمية.

ومن التطبيقات العملية التي تساهم في تعزيز التواصل عبر الباحثين البدء بتصميم وإطلاق موقع إلكتروني تفاعلي خاص بأعلام الفكر الإسلامي المعاصرين، بحيث يمثل الموقع مرجعاً للباحثين، وملتقى تناقش فيه القضايا التربوية، ويفضل أن يحتوي الموقع على مكتبة تحتوي أحدث الإصدارات التربوية.

كما يمكن استغلال هذه الوسائل التقنية في إنشاء مراصد فكرية وعلمية تقوم على فتح قنوات مباشرة مع العوام وتكون مهمتها رصد وتحليل كل ما ينشر عن الإسلام باللغات الأخرى لإزالة الشبهات الشرعية ومواجهة الاتهامات المغرضة للفكر الإسلامي، وكذلك للكشف عن اتجاهات أفراد المجتمع نحو بعض الظواهر المستجدة على المجتمع الكويتي ورصدها ودراستها و بحثها بغية التوصل إلى حلول لها من منظور تربوي إسلامي.

ويفيد في هذا المجال أيضاً إطلاق قناة فضائية متخصصة تعنى بإظهار الطابع الإسلامي المتميز للعلوم والمعرفة، وبنشر الصبغة العلمية الإسلامية القائمة على أساس من الحق والعدل والقوة والرقي والاعتدال.

٤- زيادة دورتمكين المرأة في المجال العلمي والبحثي

أوضحت الدراسات بأن ظاهرة قلة التمثيل النسائي في الوسط الأكاديمي والبحثي ظاهرة تعاني منها الأوساط العالمية والمحلية على السواء، مما يتطلب معه الاهتمام بتفعيل دور المرأة في حركة النهوض الحضاري وتحويلها من طاقة معطلة إلى طاقة فاعلة ومنتجة. ويتأتى ذلك عن طريق زيادة تمكين العنصر النسائي الكويتي في المجال العلمي والبحثي من خلال إعادة النظر في القوانين واللوائح المنظمة للبعثات والمهمات الرسمية والمشاريع البحثية في البلاد وما تتضمنه من مواد لا تتفق مع الشريعة الإسلامية وبالتالي تحد من مشاركات المرأة ، بالإضافة إلى ضرورة منح المرأة تسهيلات مادية ومعنوية لزيادة مساهماتها البحثية. هذا إلى جانب الاهتمام بزيادة مساندة الجمعيات النسائية وما

تقوم به من دعم معنوي ومادي للعنصر النسائي في المجال العلمي والبحثي، وتشجيع الدراسات والأبحاث التي تتعلق بالمرأة المسلمة وحقوقها وواجباتها.

مقترحات لدراسات ومشاريع لاحقة:

- دراسة طبيعة وواقع عمل المراكز البحثية القائمة في دولة الكويت دراسة ميدانية بغية رصد مقومات ومعوقات وسبل تطوير دور هذه المراكز تطوير الميدان التربوي.
- دراسة تقييميه لواقع العاملين في المراكز البحثية القائمة بدولة الكويت وتحديد المهارات و الكفايات اللازمة لتأهليهم بصورة تمكنهم من التعامل الفعال في عملية دمج مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية في الأنشطة والبرامج البحثية المناطة بهم .
- دراسة مسحية على المستوى العربي والإسلامي للكشف عن التحديات وكذلك الأولويات التي ينبغي أن تركز عليها المراكز البحثية وبرامج البحث العلمي في سبيل زيادة الإنتاج المعرفي الإسلامي بما يحقق دعوة الشريعة الإسلامية للبناء وتعمير الأرض.
- دراسة تقويمية لوضع مؤشرات ومعايير ومقاييس محددة لتقييم أنشطة البحث العلمي ومخرجاتها ومدى مساهمتها في خطط التنمية والتطوير.

قائمة المراجع العربية والأجنبية:

1 - Valenduc, G. (2000) Towards a Knowledge Society. Fondation Travail-Universite Infose- number 6.

٢ - بن أحمد، محمد (٢٠٠٦) توظيف البحث العلمي لتنمية المعرفة. في : الكسو، التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة. ص٦٠٥-٦٤٨، تونس: الكسو.

٣ - صحيفة الوطن (٢٠١١) الأمير: تأصيل البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة في البلاد. العدد ٧٣٠٥/١٢٨٥٩ السنة ٥٠ تاريخ ١٣ اكتوبر ٢٠١١، ص ٣.

٤ - علي، سعيد وفرج، هاني (٢٠٠٩) فلسفة التربية: رؤية تحليلية ومنظور إسلامي. القاهرة: دار الفكر العربي.

٥ ـ باشا، أحمد (بدون تاريخ) الترشيد الإسلامي لفلسفة العلم والتقنية. ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العام الواحد والعشرون للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٦ ـ صلاح، سمير يونس و آخرون (٢٠٠٧) مناهج البحث التربوي بين النظرية والتطبيق. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

٧ ـ الشريفي، عباس عبد مهدي (٢٠٠٩م). توظيف الدراسات السابقة في الرسائل الجامعية: دراسة تحليلية في ضوء المعايير العلمية. في: المجلة العربية للتربية. المجلد ٢٩-العدد الأول-يونيه-ديسمبر. . تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٨ ـ وطفة، علي (٢٠٠٤م). البحث التربوي. *الموسوعة العربية*. دمشق.

[٩] ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠١١م). *دليل البحث التربوي*. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

١٠ ـ كلمة أ. د. ضياء الدين زاهر في مؤتمر المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، جامعة عين شمس، كلية التربية. رؤى مستقبلية للبحث التربوي ١٧-١٩ أبريل ٢٠٠١. القاهرة. ص ١٠٥١

١١ ـ عمار، حامد (٢٠٠٦) الإصلاح المجتمعي: إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.

12 - Gonzalez, P. et al. (2011) Gender Gaps in North American research productivity: examining faculty publication rates in Mexico, Canada and the U.S. *Compare.* Vol. 41, No. 5, pp 649-668.

[13] ـ صحيفة القبس (٢٠١٠) الخطة الإنمائية تضمنت محورا خاصا به لأول مرة. العدد ١٣٣٢٦، السنة ٣٩، تاريخ ٤ يوليو ٢٠١٠، ص١٠.

١٤ ـ العتيبي، عبدالهادي والسلطان، يوسف وميساك، رأفت (٢٠٠٤) مؤشرات الأداء لمؤسسات البحث العلمي والتطوير. الكويت: معهد الكويت للأبحاث العلمية.

- ١٥ Canadian Association of University Teachers CAUT (2007) *Almanac of post-secondary education in Canada.* Ottawa: CAUT Publications.

- ١٦ Marschke, R. et al. (2007) Demographic intertia revisited: an immodest proposal to achieve equitable gender representation among faculty in higher education. *Journal of Higher Education.* Vol. 78, No. 1, pp1-26.

٠ ١٧ Hartley, N. and Dobele, A. (2009) Feathers in the nest: Establishing a supportive environment for women researchers. *Australian Educational Researcher.* Vol. 36, No.1, pp 43-58.

١٨ Leahey, E., Crockett, J. and Hunter, L. (2008) Gendered academic careers: specializing for success? *Social Forces.* Vol. 86, No. 3, pp274-309.

١٩ Vanderlinde, R. & Van Braak, J. (2010) "The gap between educational research and practice: views of teachers, school leaders and researchers". *British Educational Research Journal.* 36:2,pp299-316.

20 - Mortimore, P. (2000). Does educational research matter? *British Educational Research Journal* Vol 26 (1), pp 5 – 24.

21 -Donaldson, G. (2006) the impact of research on educational policy: an examination of research into standardized

assessment tasks. Christchurch university college, Canterbury, UK.

22 - Humes, W. Bryce, T. (2001) Scholarship, Research and the Evidential Bases of Policy Development in Education *British Journal of Educational Studies* Vol 49 (3) pp. 329-352.

23 - Atkinson, E. (2000) The promise of uncertainty: education, postmodernism and the politics of possibility, *International Studies in Sociology of Education*, Vol. 10, (1), pp. 81-99

24 - McGann, J. (2007) The Global GO-TO think tanks: the leading public policy research organizations in the world. Philadelphia: Foreign policy research institute.

25 McGann, J. (2005) Think Tanks and Policy Advice in the US: Academics, Advisors and Advocates. Philadelphia: Foreign policy research institute.

26 السويدي، جمال (٢٠١١) دور المراكز البحثية في دعم اتخاذ القرار: دراسة تطبيقية على مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ورقة عمل مقدمة في المنتدى الأول للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي. المملكة العربية السعودية : جامعة الامام محمد بن سعود. خلال الفترة من ١-٢/٦/١٤٣٠ هـ.

27 السلطان، يعقوب (١٩٩٨) دراسة عن واقع البحث العلمي والدراسات والاستشارات في دولة الكويت. الكويت: معهد الأبحاث العلمية.

٢٨ بوبطانه، عبدالله (٢٠١١) التعاون والتكامل العربي في المجال الأكاديمي: التحديات وآفاق المستقبل. في: الكسو، المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي. تونس: الكسو. ص ١٦٣-١٨١،

٢٩ اليعقوبي، البهلول (٢٠١١) خطة العمل العربية للعلوم والتكنولوجيا، في: الكسو، المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي. ص١٣٧-١٦٢، تونس: الكسو.

٣٠ فرجاني ، نادر (٢٠٠٥) التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية. في عبدالدائم ، عبدالله وآخرون ، التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة. ص ١٠٥-١٤٠.

٣١ العوضي، عبدالله و آخرون (٢٠٠٩) مشروع الكشف عن جوانب التربية الإسلامية في القضايا المعاصرة. الكويت: الديوان الأميري-اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

٣٢ يالجن، مقداد (٢٠٠٩) الفكر التربوي الإسلامي المعاصر: الجهود المبذولة والتطوير المستمر. سلسلة كتاب تربيتنا (٢١). الرياض: دار عالم الكتب.

٣٣ الزحيلي، وهبة (٢٠٠٧) الوسائل الحديثة لتكوين القناعات الشعبية لتطبيق الشريعة الإسلامية. (سلسلة تهيئة الأجواء ١٧). الكويت: الديوان الأميري-اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

٣٤ علي، سعيد اسماعيل (٢٠٠٦) الفكر التربوي الإسلامي وتحديات المستقبل. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.

٣٥ يالجن، مقداد (٢٠٠٢) منابع مشكلات الأمة الإسلامية والعالم المعاصر ودور التربية الإسلامية وقيمها في معالجتها. سلسلة كتاب تربيتنا (٢). الرياض: دار عالم الكتب.

٣٦ فرج، طريف (٢٠٠٩) بناء العقلية البحثية. القاهرة: دار الكتب المصرية.

٣٧ البشير، عصام (٢٠٠٦) تصدير عام في أبحاث "مؤتمر نحن والآخر" الكويت: المركز العالمي للوسطية من ٦-٨ مارس ٢٠٠٦.

38 برغوث، عبدالعزيز (٢٠٠٦) الشهود الحضاري للأمة الوسط في عصر العولمة. سلسلة روافد. الكويت:وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.